الأسعار المجنونة.. كيف نعيد إليها العقل؟!

حامد دنيا

ابتداء من يوم الخميس الماضى . ١٥ مايو الحالى . دخل الشعب المصرى العظيم . صاحب الـ ٧ آلاف سنة حضارة وتاريخ عريق . معركة نحد جديدة . معركة بناء الرخاء . . وكما سبق أن انتصر هذا الشعب البطل فى معركة أكتوبر المجيدة . ومعركة بناء السلام بعد أن عادت إلينا ٨٠٪ من سيناء العزيزة وبترولنا وثروانا . فلسوف ينتصر الشعب ايضا بإذن الله وتوفيقه . فى معركة بناء الرخاء بقيادة الرئيس السادات .

وحتى تنخفض الأسعار . وتقف موجة الغلاء المصطنعة . وبعد أن أعلن الرئيس السادات الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجديدة . فى خطابه التاريخى فى عيد مجلس الشعب . يوم الأربعاء الماضى – ١٤ مايو الحالى – كان لابد أن ألتقى ببعض أساتذة الاقتصاد وخبرائه . أسألهم وأناقشهم رأيهم . .

التقيت بالدكتور كمال حمدى أبو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية . بوصفه أستاذ إدارة الأعمال وكرسى التعاون بجامعة عين شمس . وباعتباره أحد العاملة فى الاقتصاد والإدارة فى مصر ودار معه هذا الحوار . .

■ قلت : كمبدأ عام . . بماذا يمكن أن يميز خطاب الرئيس السادات امام مجلس الشعب فى عيد الشعب ؟ . .

د . كمال أبو الخير :

لعل من أبرز سمات خطاب السيد الرئيس أمام مجلس الشعب فى عيد الشعب . تأكيده المستمر على ديمقراطية الشعب . وان الشعب دائما أبدا هو صاحب القرار . ومن هذا المنطلق فإن جميع القرارات المصرية التى تتعلق ببناء مصر . وتنظم مصر على أسس تتحقق معها خلاصة حضارتها الضاربة فى أعماق التاريخ . ٧ آلاف عام . فقد أوضح الرئيس أن مصر هى صاحبة المبادرات مبدئيا وتطبيقيا . وهى أيضا قادرة على تصحيح أوضاعها من داخلها . دون فرض أو وصاية من أحد . وإذا كان الأمر كذلك فإن قرارات مصر ليست دائما سياسية . بل إنها تتخذ من القرارات الاجتماعية والاقتصادية مافد تفوق فى أهميتها قراراتها السياسية .

■ قلت : ماهو تصورك للهدف الحقيق من وراء قرار الرئيس السادات بالغاء الأحكام العرفية . بعد ان ظلت جاثمة على مصر طوال ٧٠ عاما ؟

د . كمال أبو الخير :

إن هذا القرار يستهدف مزيدا من الديمقراطية . تمهيدا لدخول معركة من اخطر المعارك التى سيخصص لها الرئيس السادات أكبر من ٩٥ من جهده . وهى معركة الديمقراطية والسلام والرخاء والوحدة الوطنية . أى بيئة المناخ المناسب للاخوة الوطنية . حتى تمكن تعبئة كافة الجهود من أجل أن يصبح العمل متعة لكل مواطن . ومن هذا المنطلق يبذل كل فرد اقصى طاقاته وإمكانياته فى عمله . لترتفع إنتاجية العمل . وهذا من اهم اهداف معركتنا الجديدة .

■ قلت : لندخل إلى الموضوع الرئيسى مباشرة : قضية الساعة بالنسبة للشعب المصرى . . قضية بناء الرخاء وكيفية ضبط الأسعار والتحكم فيها بعد ان أعلن الرئيس فى خطابه التاريخى خفض أسعار ٧٧ سلعة بنسب تصل إلى ١٥٪ . . كيف ترى انه يمكن إحكام الرقابة على الأسعار . خاصة أنك تعلم ان هناك عددا غير قليل من بعض التجار الجشعين الذين يتلاعبون بقوت الشعب . ولايهمهم إلا الإثراء على حساب المواطنين الكادحين . وجمع أكبر مبلغ من الثروة فى أقل وقت ممكن ؟

د . كمال أبو الخير :

من أجل أن يعيش المواطن فى مستوى اجتماعى واقتصادى مناسب . فإن خطاب الرئيس السادات قد كشف عن فهم عميق لما ينبغى ان يكون عليه تطورنا الاقتصادى الجديد . وصولا إلى تحسين مستوياتنا الاجتماعية . وعلى وجه الخصوص القاعدة الشعبية العريضة من ذوى الدخل المحدود . ولذلك نرى السيد الرئيس قد قرر وضع حد ادنى للاجور . هو عشرون جنيها . واقدر هذا القرار بتخفيض كبير فى أسعار السلع الأساسية . ومع تحريك أسعارها . واعادة النظر فى اسعار الكهرباء .

ولعل إعادة النظر فى الأسعار التى طالب بها السيد الرئيس . تتطلب منا وقفة علمية دقيقة . لأن جميع نظم الحكم فى انحاء العالم . تهتم اهتماما كبيرا بوجود جهاز الثمان قادر على تحديد الأسعار . حيث إن الأسعار تعتبر من أكبر الأدوات المؤثرة الهامة توجيه نشاط مختلف المؤسسات والمنشآت والوحدات الإنتاجية فى اى مجتمع من المجتمعات . بل ان الأسعار تكاد تكون من اهم العوامل التى يعتمد عليها فى تقدير حجم المبيعات . وبذلك تكون الأسعار بالنسبة لمختلف الوحدات . هى الأساس لتقدير الدخل الإجمالى . وتخصيص الأرصدة التى تتعلق بالأجور . وهكذا كلما زاد الانتاج وزادت المبيعات . تحقق الفائض الذى تمكن من خلاله القيام بمقتضيات التوسع ورفع الأجور تدريجا مع ارتفاع إنتاجية العمل .

والذى يهمنا أيضا أن نوضحه فى هذا المقام . هو ان الأسعار المرتفعة وغير الملائمة لجموع سواد الشعب . كثيرا ما تؤدى إلى انكماش السوق وركود قسم من القيم الاستعمالية التى يهم المجتمع . وأيضا الوحدات الإنتاجية . أى أن زيادة الاسعار قد تكون سببا فى تعطل جزء هام من الإنتاج . وهذا قد يهم جدا لكافة الوحدات . أن تفهم كيفية تكوين الأرباح . والعوامل المؤثرة عليها . كالمنافسة التى تشهدها السوق المصرية الآن نتيجة للانفتاح .

■ قلت : ماهو الضمان العملى لإحكام الرقابة على الأسعار . وكشف المتلاعبين بها والمتجرين فى قوت الشعب . لاسيما أن هناك عددا غير قليل منهم يعرف كثيرا من الحيل للتلاعب بالأسعار وإخفاء المواد المختلفة ليبيعها فى السوق السوداء بأعلى الأسعار ؟

د . كمال أبو الخير :

نتبع الأسلوب العلمى فى ذلك . يجب ألا تكون لدينا أية حساسية الآن . إن العالم كله يأخذ بنظام وجود جهاز للأسعار متفرغ لهذه العملية . ولذلك يجب فورا وبلا إبطاء . إنشاء جهاز للاسعار لتحقيق هذا الغرض .

■ قلت : كيف يتكون هذا الجهاز ؟ هل ينفصل عن وزارة التموين ؟ .

د . كمال أبو الخير :

هذا الجهاز . ولنطلق عليه المجلس الأعلى للأسعار . يجب ان يكون مستقلا تماما . شأنه فى ذلك شأن المجلس الأعلى للجامعات مثلا . . هذا المجلس يجب أن يتكون من أعلى العقول الاقتصادية التى لها إلمام كامل ومعرفة تامة ودراية سليمة بالطاقة الإنتاجية لمختلف المؤسسات والمصانع والوحدات الإنتاجية . ويجب ان يكون لدى هذا الجهاز فى نفس الوقت . وسائل المعرفة والدراية الدقيقة والمضبوطة بالقدرات الشرائية فى حريطة المجتمع . بمعنى أن تراجع تكلفة التسويق بكافة عناصرها . وأن تكون هناك دراسات تتعلق بهامش الربح لمختلف المنشآت التى ترتبط بقنوات توزيع السلع . ابتداء من سعر المصانع إلى أسعار الجملة ونصف الجملة والتجزئة . وأيضا أسعار التجارة الخارجية . وبذلك تمكن أن يسير كل شىء فى الاتجاه الصحيح . فلا ينبغى مثلا أن تتوافر أو تعرض سلعة تعتبر كمالية كالكاديرى – وهى من أشهر أنواع الكاكاو الذى يصنع فى انجلترا – فى أحياء شعبية . كالسيدة زينب أو البحالة أو باب الشعرية . . فى الوقت الذى لا توجد أو لاتعرض أو لاتوزع فيه هذه السلعة فى أحياء راقية . كالزمالك وجاردن سيتى والمهندسين والدقى ومصر الجديدة . وبذلك تظل هذه السلعة راكدة فى الأحياء الشعبية . لاتجد من يشتريها إلى أن تتلف وهذه خسارة كبيرة .

وهذا لايمنع أيضا فى نفس الوقت . من أن تستورد الدولة أنواعا معينة من السلع . تعرضها الدولة فى أحياء راقية . ليقبل عليها أصحاب قدرات شرائية عالية وبذلك يمكن أن تحصل الدولة منها على هامش ربح عال . يحقق توازنا مع السلع التى تباع بها هامش ربح منخفض .

وقال الدكتور كمال أبو الخير :

إنى أعتقد أن وجود جهاز قادر على تحديد الأسعار وإيجاد السلع المناسبة فى المكان المناسب والوقت المناسب والقدرات الشرائية المناسبة . سوف يكون على جانب كبير من الأهمية فى التخطيط

د. عبد الرزاق عبد المجيد : نتمنى له النجاح فى مهمته القومية

د. كمال أبو المجد : يقترح تشكيل مجلس أعلى للأسعار كشكل دون العام

د. عبد المنعم راضى : لابد من وقفة لإعادة تقييم دفع الرسوم الجمركية بالدولار

حركة الرخاء القادمة . وإنى لواثق بإذن الله . أنه سوف يتصدرنا وتحقق لنا ذلك بقيادة الرئيس أنور السادات . وتحت إشراف ورقابة الأجهزة الشعبية المستمرة طوال الأربع والعشرين ساعة . وخاصة أجهزة الحزب الوطنى الديموقراطى باعتباره حزب الأغلبية أو الحزب الحاكم

■ قلت : وماذا ترى أن يسير أيضا كسياسة اقتصادية لتحسين مستوى المعيشة . بجانب خفض الأسعار وإحكام الرقابة عليها . ورفع الحد الأدنى للأجور ؟

د. كمال أبو المجد :

من الجوانب الأخرى الهامة التى ينبغى أن تواليها عظيم اهتمامنا . موضوع الفوائد التى تتحملها المؤسسات والوحدات الإنتاجية نتيجة للقروض التى تحصل عليها من أجهزة الائتمان . بغرض توسيع الأصول الثابتة بالاستثمارات الجديدة . أو لتغطية احتياجاتها الجارية . حيث ينبغى إجراء الحسابات الدقيقة للتأكد من فاعلية هذه القروض . وأنها مفيدة فعلا . وقد تبين لنا أنه كثيرا ماتلجأ الهيئات المصرفية المركزية فى دول العالم . إلى زيادة نسبة الفائدة على القروض . وذلك فى حالة ما إذا أرادت أن تكبح بعض الفاعليات الاستثمارية للمشروعات التى قد ترى أنها غير ضرورية أو بالعكس . تعمل على تنشيط مقتضيات التوسع فى توسيع التشييد الاستثمارى فى المجال الذى تقدر ضرورته . وذلك عن طريق الاستعانة بالنسب المنخفضة للفائدة على القروض . مثل ما إذا وجدت الهيئات المركزية أن هناك موقعا من العمل يتميز بوجود فائض من الأيدى العاملة التى تحتاج إلى فرص عمل جديدة . أو لحفز إحدى المؤسسات أو الوحدات الإنتاجية على تحديث معداتها . واستخدام بعض الأساليب التكنولوجية لتطوير إنتاجها

■■ ودخل علينا الدكتور عبد المنعم راضى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية تجارة عين شمس . ليشترك معنا فى الحوار حول السياسة الاقتصادية التى يجب أن تسير عليها الدولة فى المرحلة القادمة . لتحقيق أهداف الرئيس السادات فى بناء الرخاء وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين . والدكتور راضى هو من أكثر خبراء الاقتصاد فى مصر . وله آراؤه الشجاعة فى هذا الشأن وكثيرا ماكتب لنا على صفحات هذه المجلة .

■ قلت : فى قراءة عاجلة لخطاب الرئيس السادات فى العيد التاسع لثورة التصحيح . هل نستطيع أن نحدد لنا الملامح الاقتصادية التى تحدث عنها الرئيس بهدف تحسين مستوى المعيشة الحقيقى للمواطنين ؟

د. راضى :

إن خفض أسعار السلع الضرورية – ٧٧ سلعة بنسب تصل إلى ١٥٪ . وزيادة الحد الأدنى للأجور فى القطاعين العام والخاص من ١٦ جنيها إلى ٢٠ جنيها فى الشهر . واتخاذ الخطوات السريعة لتطبيق القانون رقم ٨٣ الذى يسوى حالات الموظفين المظلومين . أو يرفع من أجور آلاف العاملين .

وفوق هذا كله . فإن الخفض فى معدلات الضريبة على الأجور بإلغاء ضرائب الدفاع والأمن القومى . سوف تكون كل هذه الخطوات عاملا حقيقيا ومباشرا فى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

■ قلت : باعتبارك أستاذا للاقتصاد وخبيرا فى الشئون المالية . ألا ترى اتخاذ خطوات أخرى يمكن أن تساهم فى تصحيح المسار الاقتصادى ؟

د. راضى :

من القراءة السريعة لخطاب الرئيس السادات . نجد أن السياسة الاقتصادية التى أعلنت للمرحلة القادمة . تركز فى الفصل بين الإدارة والملكية . وتحديد أبعاد القطاعين العام والخاص . لكى يتم دفع عجلة الإنتاج والاستثمار فى كل قطاع .

وهنا فى اطار هذه الخطوط العامة . نجد أن عدة سياسات يمكن اتخاذها لتنفيذ التحسن الملموس فى الواقع الاقتصادى المصرى

×× مثلا : تنشيط الصادرات المصرية بإعفائها من أى رسوم أو قيود . وترك جزء من حصيلة النقد الأجنبى للمصدر وتنشيط الأسواق فى الخارج . كذلك فإن قطاع السياحة يحتاج إلى بهضة كبيرة ورعاية ضخمة . تؤديان إلى زيادة الطلب على الجنيه المصرى .

■ قلت : وكيف يتحقق ذلك ؟ . . ويعنى آخر كيف يرتفع سعر الجنيه المصرى أو تعود إليه قيمته فى الأسواق العالمية ؟ . .

د. راضى :

لكى يتحقق ذلك يحسن أن نرفع من سعر الفائدة على المدخرات المحلية . حتى يقل الطلب على الدولار . وبذلك يرتفع سعر الجنيه المصرى .

أيضا . لابد من نظرة على توزيع الاستثمارات . لتتمشى مع المرحلة الجديدة . وذلك لتشجيع التجارة والخدمات والسياحة . بمعنى أن تتولى الحكومة والقطاع العام المشروعات التى تحتاج إلى رأس مال كبير أو وقت طويل . مثل : استصلاح الأراضى والأسمنت والحديد وكهربات شركات الغزل والنسيج . وفى الحقيقة . فإن ما يدعونى للتفاؤل اقتصاديا . هو المناخ الجديد لتأكيد العمل الداخل بكل قوة .

■ قلت : ونحن بصدد سياسة اقتصادية جديدة . أليست لك ملاحظات على بعض القرارات التى كانت عائقة لدفع عجلة الإنتاج ؟

د. راضى :

فعلا : إن الأمر يحتاج إلى وقفة لإعادة التقييم مثلا : القرار ٦٠٠ الخاص بفرض ضرائب وجمارك بالعملة الصعبة على البضائع أدى بدون شك لمزيد من الطلب على الدولار وخفض الجنيه المصرى . . الأمر الذى رأينا معه سعر الدولار يرتفع فى الفترة الأخيرة . إلى ٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ قرشا ! . .

إننى أرى أنه لامانع على الإطلاق من تحديد سعر معقول للدولار . يجعل البنوك المصرية قادرة على دفع ثمن له وبذلك يمكن جذبه من التداول خارج البنوك إلى داخل البنوك . إن أهم سياسات زيادة الحصيلة من العملة الأجنبية . ستقع مسئوليتها فى الفترة القصيرة القادمة على قطاع السياحة والصادرات من سلع مثل الخضراوات والفواكه والزهور والأبصال . وهذه يجب أن نضع لها سياسات إنتاج وتصدير تدفع بها للأمام .

□ قلت : نريد تفسيرا أكثر . كيف ترى أن تكون سياسة التخطيط الاقتصادى فى المرحلة القادمة ؟ . .

د. راضى :

لعل سمة التخطيط التى يمكن اتباعها هى التخطيط بالترغيب يعنى أن يجتمع الوزير المختص بلجنة التجار والمنتجين للتفاهم معهم . وحثهم على التزايد جماعة كأسلوب التزام نحو تحقيق الهدف . .

×× مثلا : يمكن للوزير المختص أن يجتمع بتجار الجلود والدباغة وأصحاب مصانع الأحذية وتجار الجملة ومجموعة من تجار التجزئة . . حيث يناقش معهم هدفا المنشود وحجم المشكلة وكيف يمكن حلها فى مدة محددة . وفى هذا الاجتماع المقترح التصريح يمكن للوزير أن يفند المطالب المعقولة للفئة المجتمع بها . وذلك كحافز لهم على أن يلتزموا بدورهم بتنفيذ ما اتفقوا عليه . . وهكذا بهذا الأسلوب العمل تتغير العقلية ويسير المجتمع نحو الهدف المنشود فى تحسين الجودة وخفض الأسعار . .

مثل آخر : فى توزيع الألبان من جانب البنوك يتعين أن يتم ذلك بتوجيه مباشر للقطاعات سريعة العائد . إن أسلوب الانطلاق سوف يحقق الكثير من المزايا فى الإنتاج والاستهلاك بمعنى الحزم والسرعة فى علاج مشكلة تلو أخرى . .

فلا يجوز أن نؤجل حل المشاكل حتى تتراكم وتتفاقم الأحوال . ولايعقل أن نستمر فى إحالة كل مشكلة إلى اللجان المختصة أو الدراسة المتأنية المتمهلة . . إن إحالة المشاكل الاقتصادية وهى بطبعها حساسة جدا إلى اللجان قد تؤدى إلى إغلاق الباب فى طريق حل أية مشكلةولكننى رغم هذا بحدوى أمل كبير فى أن البر والحزم والحسم . كما قال السيد الرئيس فى خطابه الجامع المانع فى عيد مجلس الشعب يوم الأربعاء الماضى . سوف تكون طابع الوزارة الجديدة فى تبنى كل مشكلة وفى العمل على حلها . وإنى واثق أن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء المسئول عن تنفيذ السياسة الاقتصادية . سوف يتبنى كل رأى وفكرة فى هذا الصدد . وسوف يلتقى بكل أساتذة الاقتصاد والخبراء المتخصصين .

إننا ننتظر أن يأخذ الشعب وكل مؤسسات الشعب . دورها كاملة فى معركة بناء الرخاء القادمة}إن كل عضو فى الحزب الوطنى . ابتداء من لجنة القرية حتى القيادات على مستوى المراكز والبنادر والمحافظات . يجب أن يكون يقظا وعينه مفتحة . لألاعيب بعض التجار الجشعين . يجب عليهم أن يبلغوا فورا رجال الأمن والشرطة عن ارتكاب أية مخالفة فى الأسعار . ويجب على ربات البيوت أن يتعاونن مع الأجهزة الشعبية والتنفيذية فى مراقبة الأسعار . حتى نتوقف هذه الموجة الفاحشة من الغلاء المصطنع .

أن للشعب أن يأخذ دوره بنفسه . لقد أعلن الرئيس السادات الأسبوع الحضراء . ليكون كل مواطن فى موقعه حارسا وأمينا على تنفيذ القانون . وعلى محاكم أمن الدولة التى سوف تنشأ . أن تطبق أقصى العقوبة على كل تاجر أو متلاعب بقوت الشعب . إننا فى مرحلة هامة لاتقل ضراوة وقسوة وشراسة عن معركة الحرب . وسوف ننتصر بإذن الله فى معركة بناء الرخاء . كما انتصرنا فى معركة الحرب . حرب أكتوبر المجيدة . وكما ننتصر حاليا فى معركة بناء السلام بقيادة الرئيس أنور السادات . ■